المجال المفاهيمي الثاني:

المبادلات الدولية

الوحدة رقم (4):

التجارة الخارجية



قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



محتوى الوحدة

1. التجارة الخارجية
2. ميزان المدفوعات
3. المنظمة العالمية للتجـارة



قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ملخص الوحدة

I. التجارة الخارجية

1- تعريف التجارة الخارجية: هي مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

2- أسباب قيام التجارة الخارجية:

- عدم قدرة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات
- توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية وزيادة حجم إنتاجها أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض من الإنتاج عن طريق التصدير والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد
- التكاليف النسبية: أي أن تتخصص الدولة في إنتاج وتصدير المنتجات التي تكون تكاليفها أقل نسبيا، وتقوم باستيراد منتجات يمكن إنتاجها محليا ولكن بتكاليف نسبية أعلى
- تقسيم العمل الدولي: أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الصناعي وأخرى في الإنتاج الزراعي.

3- أهمية التجارة الخارجية: تتمثل في المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى مثل: التكنولوجيا، الأسعار المنخفضة للسلع الأجنبية.. إلى جانب صعوبة واستحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي.

4- سياسة التجارة الخارجية:

أ- تعريفها: هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة خلال فترة زمنية معينة.

ب- مبادئ سياسة التجارة الخارجية:

- **مبدأ حرية التجارة:** وهي سياسة تدعو إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية، وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج والسلع المماثلة المنتجة محليا وذلك لتحقيق الأهداف التالية:
  - ✓ الحد من الاحتكار: في حالة الحماية تصبح بعض الشركات التي لا تتمتع بأي كفاءة إنتاجية في وضع إحتكاري يمكنها من رفع الأسعار وبيع منتجاتها مهما كانت درجة جودتها
  - ✓ الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات
  - ✓ انخفاض أسعار مختلف السلع والخدمات
  - ✓ إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.
- **مبدأ الحماية:** وهي سياسة تدعو إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:
  - ✓ حماية الصناعات المحلية الناشئة
  - ✓ حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة
  - ✓ زيادة إيرادات الخزينة العمومية
  - ✓ تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

ملخص الوحدة

II. ميزان المدفوعات

1- **تعريف ميزان المدفوعات:** هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان الإقتصاديين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

2- **مكونات ميزان المدفوعات:** يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

أ- الحساب الجاري: يتضمن ثلاثة عناصر هي:

- **ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري):** ويتضمن حركة الصادرات من السلع والتي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة)، وحركة الواردات من السلع والتي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).
- **ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات):** ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة)، وحركة الواردات من الخدمات (معاملات مدينة) كخدمات السياحة والنقل..
- **ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات من دون مقابل):** يتضمن التحويلات المالية الآتية من الخارج التي تسجل في جانبه الدائن، والتحويلات المالية نحو الخارج التي تسجل في جانبه المدين مثل تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، أو المعاشات والتعويضات المقدمة من طرف الحكومات الأجنبية..

ب- حساب رأس المال: يتضمن ما يلي:

- تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الداخل واستثمارات البلد المباشرة في الخارج
- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية
- استثمارات المحفظة في الخارج.

ت- حساب الاحتياطات الرسمية: يتضمن التغير في أصول الاحتياطات الرسمية للبلد في الخارج، والتغير في أصول الاحتياطات الرسمية للأجانب في البلد. وتتضمن الاحتياطات الرسمية العناصر التالية:

- ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب
- الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد
- احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي
- حقوق السحب الخاصة.

3- **توازن ميزان المدفوعات:** نميز بين ثلاث حالات في توازن ميزان المدفوعات:

أ- حالة التوازن: معناه أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها اتجاه العالم الخارجي وهذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

ب- حالة وجود فائض: وفيها تكون حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي، وهذا يدل على وجود أموال معطلة غير مستثمرة ويدل أيضا على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي. ولإعادة التوازن إلى الميزان تقوم الدولة بزيادة الأصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة الفائض.

ت– حالة وجود عجز: أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أقل من التزاماتها اتجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأخطر والأكثر شيوعا في العالم، وهذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، ومن جهة أخرى يدل على أنها تستورد سلع وخدمات أكبر مما تسمح به مواردها، ولإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة العجز (ويتم هذا في ظل نظام سعر الصرف الثابت).

III. المنظمة العالمية للتجارة:

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: تأسست هذه المنظمة بتاريخ 01 جانفي 1995 وجاءت لتنظيم وتحرير التجارة الدولية، حيث تقوم بالإشراف على تنفيذ الإتفاقيات التجارية ما بين الدول الأعضاء وتفصل في المنازعات التجارية الدولية، وبذلك تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية.

2- دور المنظمة العالمية للتجارة: للمنظمة العالمية للتجارة مهام متعددة نذكر منها:

أ– تحرير التجارة الدولية: وذلك بإزالة كافة القيود والعوائق التي تمنع تدفق السلع والخدمات بين الدول.

ب– مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول: ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.

ت– الفصل في النزاعات التجارية الدولية: أي الفصل في النزاعات التجارية التي تحدث بين أطراف التبادل بإتباع آليات وإجراءات محددة.



التقويم

تقويم رقم 01:

" في سياق الإجراءات الجديدة لتأطير عمليات استيراد البضائع والسلع، تُعلم وزارة التجارة كافة المتعاملين الاقتصاديين أنّ سلعتي "الموز الطازج" و"اللحوم المجزئة" لا تخضع لنظام الحصص أو رخص الاستيراد وجاء هذا القرار من أجل ضمان استقرار تموين السوق الوطنية ومكافحة الاحتكار والمضاربة، والعمل على تخفيض الأسعار، وإضفاء الشفافية والتنافسية في المعاملات التجارية ."

[المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية/ 2 جانفي 2019/ بتصرف]

المطلوب: انطلاقا من السند وعلى ضوء ما درست أجب على ما يلي:

1) ما هي سياسة التجارة الخارجية التي اعتمدتها وزارة التجارة إزاء سلعتي "الموز" و"اللحوم المجزئة"؟ اشرحها
2) استخرج من السند الأهداف التي تسعى وزارة التجارة تحقيقها بإتباع هذه السياسة
3) ضمن أي مكون في ميزان المدفوعات تندرج العمليات التجارية التي تحتها خط؟ ما أثرها على هذا المكون؟

تقويم رقم 02:

اليك بعض المعاملات الاقتصادية لدولة ما والمطلوب منك تصنيفها في الجدول أدناه مع تحديد المعاملات المدينة والدائنة:

- إيداع الأجانب أموالا في البنوك المحلية بقيمة 1,2 مليار دولار
- تصدير محاصيل زراعية بقيمة 15 مليار دولار
- بلغت القيم المدفوعة لشركات النقل الجوي الأجنبية قيمة 6 مليار دينار
- ارتفعت احتياطات الدولة لدى صندوق النقد الدولي بـ 3 مليار دولار
- الحيازة على أسهم لشركات بالخارج قيمتها 3 مليار دولار
- بلغت القروض الممنوحة للخارج قيمة 1,5 مليار دولار
- بلغت تحويلات المهاجرين نحو هذه الدولة 4,5 مليار دولار
- استيراد مواد أولية بقيمة 10 ملايير دولار
- تقديم خدمات الاتصال للعالم الخارجي بقيمة 5,5 مليار دولار
- إصدار سندات دين وبيعها لشركات أجنبية بقيمة 4,3 مليار دولار

		المعاملات الاقتصادية	القيم النقدية	
			مدين (−)	دائن (+)
الحساب الجاري	الميزان التجاري	.....	.....	.....
	ميزان الخدمات	.....	.....	.....
	ميزان التحويلات من طرف واحد	.....	.....	.....
حساب رأس المال		.....	.....	.....
حساب الاحتياطات الرسمية		.....	.....	.....

الإجابة على التقويم

حل التقويم رقم 01:

1) **السياسة التجارية التي اعتمدتها وزارة التجارة هي:** مبدأ حرية التجارة.

- **شرح مبدأ حرية التجارة:** وهي سياسة تدعو إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية، وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المماثلة المنتجة محليا وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف.



2) **استخراج من السند الأهداف التي تسعى وزارة التجارة تحقيقها بإتباع هذه السياسة:**

- ضمان استقرار تموين السوق الوطنية ومكافحة الاحتكار والمضاربة
- العمل على تخفيض الأسعار وإضفاء الشفافية والتنافسية في المعاملات التجارية.

3) **تندرج العمليات التجارية التي تحتها خط (استيراد البضائع والسلع) ضمن:** الميزان التجاري.

- **أثرها على الميزان التجاري:** استيراد البضائع والسلع معاملة مدينة ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج وبالتالي تؤدي الى تخفيض رصيد الميزان التجاري.

حل التقويم رقم 02:

		المعاملات الاقتصادية	القيم النقدية	
			مدين (−)	دائن (+)
الحساب الجاري	الميزان التجاري	تصدير محاصيل زراعية	−	15
		استيراد مواد أولية	10	−
	ميزان الخدمات	القيم المدفوعة لشركات النقل الجوي الأجنبية	6	−
		تقديم خدمات الاتصال للعالم الخارجي	−	5,5
	ميزان التحويلات من طرف واحد	تحويلات المهاجرين نحو هذه الدولة	−	4,5
حساب رأس المال		إيداع الأجانب أموالا في البنوك المحلية	−	1,2
		الحيازة على أسهم لشركات بالخارج	3	−
		القروض الممنوحة للخارج	1,5	−
		إصدار سندات دين وبيعها لشركات أجنبية	−	4,3
حساب الاحتياطات الرسمية		احتياطات الدولة لدى صندوق النقد الدولي	3	−